

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.3/L.16/Add.1
26 January 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية

الدورة الخامسة

جنيف، ٢٢ - ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١

مشروع تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن أعمال دورتها الخامسة

٢٢ - ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١

المقرر: السيد سيفارامن بالاياتان (موريشيوس)

ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وترسل طلبات إدخال التعديلات على بيانات الوفود - بالإنكليزية والفرنسية - في موعد أقصاه يوم الجمعة ٢ شباط/فبراير ٢٠٠١، إلى العنوان التالي:

.UNCTAD Editorial Section, Room E.8102, Fax No. 907 0056, Tel. No. 907 5654

الفصل الرابع

تنمية الموارد البشرية والتدريب في مجال خدمات الدعم التجاري: مفتاح النمو ذي الإمكانيات الخاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا (البند ٥ من جدول الأعمال)

١ - للنظر في هذا البند، عرضت على اللجنة الوثيقتان التاليتان:

تنمية الموارد البشرية وتدريبها في مجال خدمات الدعم التجاري TD/B/COM.3/36

تقرير اجتماع الخبراء TD/B/COM.3/32

أولا - البيانات التي أدلى بها في الجلسة العامة

٢ - قدم مدير شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة البند ٥، فأشار إلى الأهمية الجوهرية لتنمية الموارد البشرية بصورة عامة وأهميتها بصورة خاصة بالنسبة لخدمات الدعم التجاري التي تدخل في صميم عمل الشعبة. وأعرب عن إيمانه بالتعلم من بعد وما يوفره من فرص رائعة لتحسين خدمة الاحتياجات التدريبية للمجتمعات في كل مكان، وأوضح أن الشركات التي تحتل الصدارة في هذا الميدان قد عرضت أفكارها في اجتماع الخبراء المعني بتنمية الموارد البشرية وتدريبها في مجال خدمات الدعم التجاري. كما وجه الانتباه إلى الاقتراح الذي قدمته الأمانة للعمل في بلد رائد لتطبيق نهج جديدة، بما في ذلك تطبيقات التكنولوجيا، لتقاسمها مع بلدان أخرى.

٣ - ووجه رئيس فرع الإعلام والتدريب الانتباه إلى الاهتمام الواسع الذي أثاره اجتماع الخبراء والخبرة الرائعة التي يتمتع بها عدد كبير من الخبراء الذين شاركوا في ذلك الاجتماع والتي أظهرت توافر خبرة جيدة لدى البلدان وإن ظلت هناك ضرورة لإحراز مزيد من التقدم. وقبل الإشارة بالتفصيل إلى قضايا السياسات المثارة والاستنتاجات التي تم التوصل إليها، أوضح الأهمية الحيوية لتنمية الموارد البشرية فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية بصورة عامة، حتى وإن كان الخبراء قد ركزوا على خدمات الدعم التجاري. وأوضح الأهمية الأساسية لوجود ثقافة لتنمية الموارد البشرية، مع دعمها في الأجل الطويل والحاجة إلى ربطها بالتغير الذي يشمل جميع قطاعات المجتمع. وفضلا عن ذلك، أشار إلى أهمية تنفيذ تنمية الموارد البشرية على نحو يشمل مجتمع موردي خدمات الدعم التجاري برمته. وأشار إلى العمل الهام الذي أنجزته الأمانة عن طريق برامج مثل التدريب التجاري والتدريب البحري لبناء المؤسسات، وبرامج أكثر تنوعا في إطار التعاون التقني أو في ميادين محددة مثل الدبلوماسية التجارية. وهناك عمل أنجز بالفعل في أقل البلدان نموا ومن المزمع أن تراعى في جميع الأعمال ظروف التطبيق في البلدان

النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً. وأخيراً لخص قضايا السياسات المثارة والتوصيات التي قدمها الخبراء والتي ترد بالتفصيل في الوثيقة TD/B/COM.3/32. وشرح كذلك الاقتراح الداعي إلى القيام بممارسة تجريبية للمساعدة في وضع وتطبيق السياسة في بلد معين، على أن يعقب ذلك عقد حلقة عمل أو أكثر لتبادل الخبرات، على نحو ما يرد وصفه في الوثيقة TD/B/COM.3/36.

٤- وقال ممثل المكسيك، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي، إنه وفقاً لنتائج الأونكتاد العاشر، تعتبر مجموعته أن تنمية الموارد البشرية في مجال خدمات الدعم التجاري مسألة ذات أولوية بالنسبة للأونكتاد. وأيد التوصيات المقدمة، بما في ذلك وضع إطار للسياسات تستطيع البلدان تكييفه مع الظروف المحلية، وأبدى اهتماماً خاصاً بحلقات العمل الإقليمية التي يمكن عن طريقها التقدم باقتراحات وبلورتها. وقال إنه يؤيد تماماً خطوط السياسات التي وضعها الأونكتاد.

٥- ولاحظ ممثل أوغندا، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، الأهمية الكبيرة التي يجري إيلاؤها للموضوع بصيغته المطروحة في المؤتمر العاشر. وقال إنه ينبغي أن تكون خدمات الدعم التجاري دعامة للتنمية بالإسهام في خلق أعمال تجارية جديدة. ومضى يقول إن تقرير اجتماع الخبراء قد أعطى فكرة واضحة عما ينبغي عمله وعن الأطراف الكثيرة المعنية والحاجة إلى العمل المشترك. وأشار إلى ضرورة توصية الحكومات بالقيام بهذا العمل داخل البلدان وضرورة دعمه من الوكالات الدولية. وهناك حاجة إلى تبادل الخبرات ويتعين على الأونكتاد تقديم المساعدة، مع إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً، لضمان الاحتفاظ بالأيدي العاملة المدربة مع تشجيع تبادل الخبرات في الوقت ذاته. وأيد الاقتراح الداعي إلى وضع إطار نموذجي للسياسات وتدابير بتوجيه من الأونكتاد ومركز التجارة الدولية لتشجيع العمل المحلي. وفوق كل اعتبار، أيد الممارسة التجريبية لوضع إطار للسياسات والعمل عن طريق مجلس وطني، وقال إن القيام بذلك في بلد من أقل البلدان نمواً سيكون مفيداً للغاية، وأشار إلى ضخامة عدد أقل البلدان نمواً في أفريقيا والأساس المنطقي لاختيار واحدة منها. بيد أنه اقترح أن تقتزن الممارسة التجريبية الرائدة برنامج عمل كامل، وهو برنامج سيحتاج إلى موارد. ولاحظ أن استخدام الخبرة المؤكدة فيما بين البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، سيكون فعالاً في تحقيق نتائج مستدامة والحفاظ على مستوى منخفض للتكاليف. وقال إنه ينبغي الحفاظ على قوة الدفع التي وفرها اجتماع الخبراء.

٦- ووافقت ممثلة الفلبين، متحدثة بالنيابة عن المجموعة الآسيوية والصين، على أن تنمية الموارد البشرية في مجال خدمات الدعم التجاري هي بداية التنمية، وبخاصة في ظل العولمة. وقالت إنه ينبغي استغلال جميع الخيارات المتاحة لتحسينها وإن تقرير اجتماع الخبراء قد جاء في حينه. ورأت أنه ينبغي توجيه اهتمام كبير إلى العمل الذي تقوم به البلدان نفسها، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لكنها أشارت إلى أن ذلك ينبغي أن يسير جنباً إلى جنب مع الجهد الدولي. ووافقت على ضرورة تنسيق ذلك وقيام الأونكتاد بدور قيادي في هذا

الجمال. وأشارت في هذا الصدد إلى حاجة أقل البلدان نموا إلى المساعدة في ميدان الموارد البشرية وقالت إن مجموعتها تحت الجهات المانحة على تقديم المساعدة. بيد أنها أشارت إلى ضرورة بذل أقصى جهد ممكن للاستفادة من ذلك بفعالية واقتُرحت توجيه الاهتمام إلى تدريب المدربين لتدعيم قدرة أساتذة الجامعات المحلية على القيام بالتدريب محليا. واقتُرحت أن يتخذ الأونكتاد التدابير لتوفير الدعم اللازم للمدربين المحليين من أجل الحفاظ على التكلفة المعتدلة مع تحقيق نتائج مستدامة في الوقت ذاته. واختتمت ببيانها قائلة إن توصيات الأمانة الواردة في الوثيقة TD/B/COM.3/36 مهمة، بما في ذلك التوعية، ووضع إطار نموذجي، والممارسة التجريبية. بيد أنها اقترحت تدعيم قدرات الأونكتاد بالخبرة المكتسبة من الميدان ودعت إلى القيام بممارسة تجريبية في آسيا والمحيط الهادئ، مع تفضيل بلد من أقل البلدان نموا، وبإسهامات من المنطقة. وقالت إن ذلك سيكون فعالا بتكلفة منخفضة، لكنه لن يغني عن المساعدة المالية الخارجية.

٧- وكرر ممثل نيبال آراء المتحدثة السابقة، مع تشديده على أهميتها بالنسبة لأقل البلدان نموا وعلى الحاجة إلى التعاون والدعم الدوليين. وأشار إلى أن الحاجة ستدعو أحيانا إلى جلب الأيدي العاملة المؤهلة من الخارج لكنه أيد مبدأ التدريب عن طريق الجامعات المحلية. وطلب أن يجري الأونكتاد اتصالات بالسلطات الوطنية لترويج المبدأ وتوفير المساعدة لموظفي جامعاتها للوفاء بالاحتياجات المحلية. وأشار إلى أن نيبال قد أوفدت خبراء من القطاع الخاص إلى اجتماع الخبراء وأنهم يؤيدون الدراسة التجريبية. وأعرب عن اعتقاده بأنه في استطاعة نيبال أن توفر دعما جيدا للدراسة بشرط أن لا تترتب على ذلك أي آثار مالية.

٨- وأشارت ممثلة سويسرا إلى تعدد المستويات التي يمكن عندها بحث وتدعيم تنمية الموارد البشرية، بدءا بالحد من الأمية وانتهاء باستخدام التكنولوجيا المتقدمة. واقتُرحت أن تجري اللجنة تقييما واضحا للعمل الذي يمكن القيام به والأولويات والقيود المحتملة. ورأت أنه يمكن أن تتولى الأمانة متابعة القضايا المعرضة، مثل آثار التعليم الأساسي، ومصالح القطاع الخاص، والتكامل مع السياسة التجارية. وأشارت إلى المائدة المستديرة التي عقدتها مؤخرا بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والتي ستؤدي إلى وضع مبادئ توجيهية مناسبة، وإلى ضرورة تجنب التداخل.

٩- وأكد ممثل كوبا، مؤيدا البيانات التي سبق الإدلاء بها بالنيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي، أهمية تنمية الموارد البشرية والتدريب فيما يتعلق بالقدرة التنافسية والتنمية. بيد أنه وجه الانتباه إلى أهمية التعليم وقدم إحصاءات عن مستويات معرفة القراءة والكتابة في مختلف أنحاء العالم. وقال إن نسبة الأمية مرتفعة للغاية في عدد كبير من البلدان، وإن كانت كوبا قد قضت عليها تقريبا بإيلاء اهتمام كبير لمعدل الانتظام بالمدارس عن طريق استثمار نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي في التعليم. وقال إن التدريب أصبح يشكل متابعة للتعليم وإن كوبا

قامت بتوسيع الفرص المتاحة بتوفير إمكانيات للتعليم من بعد عن طريق التلفزيون. ورأى أن الحاجة إلى البدء من التعليم الأساسي ينبغي أن تكون شاغلا للحكومات.

١٠- وأشارت ممثلة السويد، متحدثة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، إلى أن الاهتمام الخاص الموجه إلى أقل البلدان نموا مناسب إلى حد بعيد. وقالت إن الاستثمار في التعليم والتدريب يفيد أيضا بتحسينه لتوزيع الدخل المحلي. ولاحظت أنه في جميع المواضيع التي ناقشتها اللجنة اعتبرت الموارد البشرية عاملا حيويا، وكانت الأغلبية على استعداد للعمل على المستوى المحلي. وقالت إن وضع إطار للسياسات أمر مفيد ولكن ينبغي أن تراعى فيه مصالح جميع الأطراف، وأن يعتمد على مؤسسات تنمية الموارد البشرية، وأن يعزز المعايير المشتركة، وأن ينظر في الخصخصة لحفز مبادرة القطاع الخاص. ومضت تقول إن باستطاعة المجتمع الدولي أن يدعم العمل المحلي من أجل إصلاح السياسات، بتعزيز أفضل الممارسات وتعبئة الجهود. ووجهت الانتباه إلى حاجة البلدان إلى دمج التدابير مع استراتيجية تجارية، وقالت إن من الضروري النظر في كيفية مواءمة سياسات تنمية الموارد البشرية مع القضايا البشرية الأخرى مثل التعليم النظامي.

١١- وأكد ممثل الجماهيرية العربية الليبية أن تنمية الموارد البشرية في مجال خدمات الدعم التجاري هي قوى محركة للتنمية المستدامة. ورأى أنه ينبغي أن ينظر إليها عالم الأعمال بأقصى قدر من الجدية وأن يأخذ في حسبانها ضرورة الإعداد للتجارة الإلكترونية. وأيد بصورة خاصة البيان الذي أدلى به ممثل المجموعة الأفريقية فيما يتعلق بالتدريب الذي سيسر تقاسم فوائد العولمة.

١٢- وشددت ممثلة الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، الذي يضم عددا كبيرا من نقابات أقل البلدان نموا، على الطابع الطويل الأجل لتنمية الموارد البشرية. وأشارت إلى ضخامة المشاكل التي ما زالت قائمة بالنظر إلى ضخامة عدد الأميين في العالم. وقالت إن تنمية الموارد البشرية استثمار ينبغي تشجيعه بتخفيض الديون الخارجية. بيد أنها رأت أن النجاح سيتطلب أيضا إجراء تغيير هيكلي في عدد كبير من البلدان وأنه يجب ربطه بالتعليم. وأشارت إلى ضرورة وضع جميع تدابير السياسات بالتعاون مع العمال وأصحاب العمل. وأكدت من جديد أهمية التعليم والتدريب بالنسبة لجميع البلدان ووجهت الانتباه إلى الاجتماع الخاص بتنمية الموارد البشرية الذي كان قد عقد أثناء مؤتمر منظمة العمل الدولية في عام ٢٠٠٠.

الفصل الخامس

المسائل التنظيمية

أولاً - افتتاح الدورة

١٣ - عقدت الدورة الخامسة للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وعقدت اللجنة جلسات عامة وجلسات غير رسمية، أثناء الدورة. وافتتح السيد كارلوس فورتن، نائب الأمين العام للأونكتاد الدورة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

ثانياً - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

١٤ - انتخبت اللجنة في جلستها العامة السادسة عشرة، المعقودة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، أعضاء مكتبها على النحو التالي:

الرئيس: السيد مارتينز بافيلسونس (لاتفيا)

نواب الرئيس: السيد عبد الرزاق علي موسى (كينيا)

السيد دوغلاس غريفيث (الولايات المتحدة الأمريكية)

السيد ابرهارد فون شوبرت (ألمانيا)

السيد خوليو فازكيس روك (كوبا)

السيد سيد جلال الدين علوي - سابزفاري (جمهورية إيران الإسلامية)

المقرر: السيد سيفارامن بالاياتان

ثالثاً - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١٥ - أقرت اللجنة، في الجلسة ذاتها، جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.3/33. وبناء على ذلك، كان جدول أعمال الدورة الخامسة على النحو التالي:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سياق الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: أوجه العلاقة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من ناحية والشركات عبر الوطنية من الناحية الأخرى بغية ضمان القدرة التنافسية لهذه المشاريع
- ٤- بناء القدرات في مجال التجارة الإلكترونية: أثر الاقتصاد الجديد في القطاعات التقليدية للاقتصادات النامية: التجارة الإلكترونية والسياحة
- ٥- تنمية الموارد البشرية والتدريب في مجال خدمات الدعم التجاري: مفتاح النمو ذي الإمكانات الخاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا
- ٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للجنة
- ٧- مسائل أخرى
- ٨- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

رابعا - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للجنة

(البند ٦ من جدول الأعمال)

خامسا - مسائل أخرى

(البند ٧ من جدول الأعمال)

سادسا - اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٨ من جدول الأعمال)

— — — — —